الجريمة المنظمة والتنمية المستدامة

في ضوء استراتيجية مصر 2030

النشرة الدورية للقانون والتكنولوجيا

عدد خاص - يناير 2019

CLETs
Centre for Law & Emerging Technologies

LEGAL TECH UPDATE

عن المركز

تسعى كلية القانون بالجامعة البريطانية إلى تطوير الفكر القانوني ليصبح متماشياً ومواكباً لتطورات العصر الحديث، وتقوم بالعمل على تحقيق تلك الرؤية وتطبيقها في شتى مجالات العمل بالكلية، وإيمانا منا بأهمية البحث العلمي ودوره في توجيه سياسات الدولة والمجتمع قامت الكلية بإنشاء مركز بحوث القانون والتكنولوجيا – Centre for Law and Emerging Technologies CLETs ليصبح كياناً علمياً متخصصا في البحث لإيجاد حلول قانونية لمستحدثات القرن الحادي والعشرين الناتجة عن تطورات الثورة الرقمية. تهدف خطة العمل بالمركز إلى دراسة المشكلات العملية والتحديات القانونية الناتجة عن تداخل التكنولوجيا في نواحي الحياة المختلفة، لنصل إلى حلول قانونية ومقترحات تشريعية تتعامل مع الوضع الحالي وتستوعب المتغيرات المستقبلية.

يعد المركز الأول من نوعه في الشرق الأوسط ، وتساهم الأنشطة التي يقوم بها المركز في زيادة الوعي وتقليل الفجوة بين القوانين الحالية والواقع العملي المتجدد. يقوم المركز من خلال البرامج البحثية والندوات وورش العمل على وضع تصور لما يجب أن تكون عليه المعالجة القانونية للمشاكل التي يثيرها تداخل التكنولوجيا في التطبيقات العملية. تشمل خطة العمل بالكلية الموضوعات التالية على سبيل المثال:

التكنولوجيا الحيوية – الاقتصاد الرقمي – البلوكتشين – الذكاء الاصطناعي – الطباعة ثلاثية الأبعاد – البيانات الضخمة – الجريمة الإلكترونية – الإرهاب الإلكتروني وحروب المعلومات – أمن المعلومات وسياسات الإنترنت – الخصوصية وحقوق الإنسان – تكنولوجيا النانو – الروبوتس – التطبيقات الرقمية في مجال العدالة.

مؤتمر الجريمة المنظمة والتنمية المستدامة

أقامت كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر بالتعاون مع المكتب الإقليمي للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة مؤتمرا بعنوان (التنمية المستدامة والجريمة المنظمة في ضوء رؤية مصر 2030)، وذلك بمناسبة توقيع بروتوكول التعاون بين كلية القانون وبين المكتب الإقليمي، والذي من المزمع أن ينشأ عنه العديد من الأنشطة الأكاديمية والتعليمية ذات الصلة بخدمة المجتمع ومعالجة قضاياه.

أقيم المؤتمر يوم الأربعاء الموافق الثالث والعشرين من شهر يناير 2019 بحضور الأستاذ فريد خميس رئيس مجلس أمناء الجامعة البريطانية في مصر، والأستاذ الدكتور أحمد حمد رئيس الجامعة البريطانية في مصر، والأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر، والسيد علي البرير نائب الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، والسيدة رندا أبو الحسن الممثل الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية بجمهورية مصر العربية، والسفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة التنسيقية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر،

والأستاذ الدكتور السيد عبد الخالق وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق ورئيس القطاع القانوني بالمجلس الأعلى للجامعات، والأستاذ الدكتور أحمد درويش وزير التنمية الإدارية الأسبق، والأستاذة الدكتورة ليلى اسكندر وزير الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات الأسبق، والأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، والمستشار الدكتور أشرف هلال الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة ومحافظ المنوفية الأسبق، والمستشار الدكتور أحمد أبو العينين رئيس التعاون الدولي بمكتبة النقض ونائب رئيس المحكمة، والمستشار كمال سمير مدير التعاون الدولي بمكتب النائب العام، والدكتور خالد سري صيام أستاذ القانون الجنائي بكلية القانون بالجامعة البريطانية، والمستشار الدكتور ماجد القاضي رئيس مركز الوعي بالقانون، والدكتورة هويدا بركات وكيل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري والمسئولة عن وحدة التنمية المستدامة، واللواء الدكتور هشام زعلوك رئيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، والعقيد أحمد عادل باشا من قطاع الجريمة المنظمة بهيئة الرقابة الإدارية، والدكتور مصطفى عبد القادر رئيس مصلحة الضرائب المصرية الأسبق ومستشار الضرائب الدولية بالأمم المتحدة، والأستاذ عمرو راشد مدير التعاون الدولي بوحدة غسيل الأموال بالبنك المركزي المصري.

كما شارك في المؤتمر العديد من القضاة وصناع القرار من أجهزة تنفيذية متنوعة في الدولة المصرية، حيث حضر المستشار الدكتور عبد العزيز سلمان نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والعديد من قضاة محكمة النقض المصرية، والعديد من قضاة مجلس الدولة، والسادة رؤساء النيابات ووكلاء السيد النائب العام، والعديد من الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس من جامعات مختلفة ومتعددة.

كلمة الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد

عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية

بدأ المؤتمر بكلمة الترحيب من الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر، حيث رحب بالسادة الوزراء والقضاة وأعضاء هيئة التدريس وجميع المشاركين، وبدأ كلمته بمراجعة

تاريخية لمفهوم "الجريمة المنظمة"، ومفهومي "العدالة" و"الحق" في مصر الفرعونية القديمة، وأكد على أن الدولة القوية في العصر الحديث هي من تملك القدرة على تحقيق ثلاثية العدل والأمن والتنمية المستدامة، منبها أنه في العقود الأخيرة قد أخذت الجريمةُ المنظمةُ طابعًا دوليًا غيرَ مقتصر على الحدود الوطنية بسبب العولمة وتحرير التجارة وسهولة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول، بالإضافة إلى الإنترنت الذي وجدَ فيه المجرمون وسيلةً لممارسة نشاطِهم الإجرامي بشكل غير معهود من ذي قبل. وأكد الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد أن المؤتمر يهدف إلى إعطاء نظرةً أشملَ وأعمقَ عن فكرةِ الجريمة المنظمة وأثرِها على التنمية المستدامة بعرض الواقع والتحديات كمحورٍ أولي للنقاش يتضمن عرضًا لأهداف الأمم المتحدة في هذا السياق ورؤية مصر 2030، وكذلك واقع الجريمة المنظمة من هجرة غير شرعية وإتجارٍ بالبشر، وإضافة إلى تطورِ مفهوم الجريمة المنظمة في ظلِّ الواقع التقني، ثم التعرض لوسائل مواجهة الجريمة المنظمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة متناولين المواجهة الأمنية والقضائية والتشريعية والاقتصادية كمحورٍ ثانٍ، مع الحرص على إتاحة النقاش لتبادل الأفكار والمقترحات بشأن هذه الظاهرة". من جهته رحب الأستاذ الدكتور أحمد حمد رئيس الجامعة البريطانية بالسادة الوزراء والقضاء والمستشارين وأعضاء الهيئات التدريسية والضيوف، وذكر نبذة عن نشأة الجامعة البريطانية وتاريخ تطورها ومسيرتها التي تطمح إليها.

كلمة مكتب الأمم المتحدة المعني المخدرات والجريمة المنظمة

جاءت بعد ذلك كلمة السيد الأستاذ على البرير ، نائب الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيث أشاد بكلية القانون بالجامعة البريطانية وبما تقدمه من أنشطة علمية وأكاديمية، ونبه أن ما يميز هذا المؤتمر هو الجمع اللفيف من العلماء والباحثين والمتخصصين في المجال القانوني ومجال مكافحة الجرائم المنظمة في مصر والشرق

الأوسط، وأكد أنه كممثل حقوقي عن مكتب الأمم المتحدة يدرك أهمية هذا الصرح القانوني داخل الجامعة البريطانية، ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة وتحقيق التنمية المستدامة ، مشيرا إلى أن استراتيجية مصر 2030 تقوم على ركائز العدالة والتنمية المستدامة وتحقيق الأمن، مؤكدا أن المتابع لجهود الإدارة المصرية يدرك دورها في تحقيق سيادة القانون، وهو ما يتقاطع مع أهداف مكتب الأمم المتحدة ورؤيته لها ، والتي تلعب دورا بالغا في تعزيز سيادة القانون وتحقيق رؤية مصر 2030 ومن أهمها مكافحة الجريمة المنظمة في مصر والشرق الأوسط.

كما أشار السيد علي البرير إلى أن مبادرة التعليم من أجل العدالة الذي أطلقته الأمم المتحدة تهدف إلى ترسيخ ثقافة احترام القانون وتشمل مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والجامعي، وفي هذا الصدد يأتي تعاون مكتب الأمم المتحدة مع كلية القانون بالجامعة البريطانية، وما يفترض له من دور هام في تحقيق برنامج تعزيز العدالة ونشر ثقافة احترام القانون، وأنه واثق في أن هذا التعاون سيحقق أهدافه على أرض الواقع، والتي من أهمها تعزيز ونشر ثقافة القانون واحترام القاعدة القانونية مما سيحقق أثرا بالغا في تحقيق العدالة والأمن والتنمية المستدامة في المجتمع المصري.

كلمة وزارة التعليم والبحث العلمي

تحدث بعد ذلك السيد الأستاذ الدكتور السيد عبد الخالق وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق ممثلا عن الأستاذ الدكتور خالد عبد الغفار وزير التعليم والبحث العلمي، حيث أكد أن الجريمة المنظمة لها عواقب وخيمة على التنمية المستدامة؛ فهي مهدرة لموارد الدولة المالية، ومضعفة لمقومات الدولة، وأن مواجهة الجريمة المنظمة، المقوضة لركائز الدولة، ضرورةٌ حتمية لتحقيق العدالة والأمن والتنمية المستدامة في مجتمعنا المصري، كما وجه تحيته وتقديره لكل من يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ومن يواجه الجريمة المنظمة على كافة النواحي والمستويات؛ كرجال الجيش والشرطة ورجال القضاء والعلماء وأساتذة القانون؛ لجميع ما يقدمونه من جهود بالغة في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة في مجتمعنا المصري.

كما أكد الأستاذ الدكتور السيد عبد الخالق على أن التعاون والشراكة بين كليات القانون على المستويين الإقليمي والدولي، وتعاون كليات القانون مع الجهات والمؤسسات النوعية المتخصصة هي خطوة هامة لتحقيق مواجهة شاملة للجريمة المنظمة وتحقيق رسالة القانون داخل المجتمع.

وختم وزير التعليم والبحث العلمي الأسبق كلمته بتوجيه التحية والشكر والتقدير لكلية القانون بالجامعة البريطانية على دورها الهام في تعزيز العلاقات بين المؤسسات القانونية النظرية والمؤسسات القانونية التطبيقية والعملية، فجهود كلية القانون في الجامعة البريطانية تؤكد على رسالة وأهمية القانون لتحقيق دوره في المجتمع.

كلمة رئيس مجلس الأمناء بالجامعة البريطانية

حضر المؤتمر وشارك فيه بكلمة مميزة السيد الأستاذ محمد فريد خميس رئيس مجلس الأمناء بالجامعة البريطانية بمصر، حيث استهل كلمته بالترحيب بالحضور من وزراء وقضاة وصناع قرار وأكاديميين،

وأكد في بداية مداخلته على أن هذا المؤتمر الذي تعقده كلية القانون بالجامعة البريطانية بمصر بالشراكة مع المكتب الإقليمي للأمم المتحدة، له علاقة وثيقة بالمشهد المصري وأن الحاجة باتت ملحة إلى تحقيق تنمية اقتصادية قوية، حيث أن الاستثمار والاقتصاد معتمدان بشكل أساسي على قاعدة قانونية محكمة، مؤكدا في الوقت ذاته على أن رجال القضاء والقانون هم البناة الحقيقيون لمستقبل الاقتصاد المصري، فالمستثمر يتطلع إلى مجتمع قانوني محكم وسلطة قضائية قوية تنصف المستثمر وتحقق العدالة الناجزة.

في كلمته المميزة أشار رئيس مجلس الأمناء إلى أن التنمية المستدامة والحالية قائمة على تحقيق عنصر الأمن، وتحقيق الأمن مشروط بقاعدة قانونية محكمة وفاعلة تضمن الاستقرار والأمان للمستثمر، ودعا في ختام كلمته الحضور إلى التعاون مع رجال كلية القانون والتعاون مع الجامعة البريطانية بعرض مقترحات قانونية وعلمية ورؤى شاملة لتحقيق الدور المنوط بصرح الجامعة البريطانية في مجتمعنا المصري.

المحور الأول: الواقع والتحديات

بدأ المحور الأول بدراسة واقع التنمية المستدامة والجريمة المنظمة ودراسة التحديات التي تواجههم، وبدأ المحور بمداخلة الأستاذة رندا أبو الحسن، المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للتنمية بمصر، حيث تحدثت عن أهداف رؤية الأمم المتحدة 2030 وقدمت تقاطعات رؤية 2030 بين رؤية الأمم المتحدة ورؤية مصر، وأهداف مكتب الأمم المتحدة للعمل داخل مصر والتحديات التي تواجهه، والحاجة إلى تكاتف وتكامل الجهود بين المؤسسات التنفيذية والأكاديمية لتحقيق هذه الرؤية بتكامل.

رؤية مصر 2030: الواقع والتحديات

بعد ذلك تحدثت الدكتورة هويدا بركات وكيل وزارة التخطيط ومدير وحدة التنمية المستدامة بالوزارة، حيث عرضت رؤية الوزارة في الإعداد لرؤية مصر 2030 موضحة الأهداف والتحديات التي تواجهها هذه الرؤية على أرض الواقع، كما أكدت على أن المواطن هو المحور الأساسي لجهود العدالة وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن رؤية الدولة تهدف من تحقيق التنمية المستدامة إلى خلق اقتصاد مصري قوي له القدرة على التنافس والإنتاج. أشارت كذلك الدكتورة هويدا بركات إلى أن وزارة التخطيط تتبنى عدة محاور لتحقيق العدالة المستدامة، ومنها مكافحة الفساد، ودعم الشفافية ورسم خطة محكمة بأيادي متخصصين لتحقيق الرؤية وتصحيح المسار .

وعن صلة الجريمة المنظمة بالتنمية المستدامة، أكدت الدكتورة بركات على أن مواجهة الجريمة المنظمة محور أساسي داخل رؤية الحكومة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن رؤية مصر 2030 تقوم بالأساس على تحقيق حقوق الإنسان، ودعم العدالة والسلام وهو ما تنشده الأمم المتحدة في خطتها الإنمائية.

رؤية التنمية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق التنمية المستدامة

أكد الأستاذ الدكتور أحمد درويش وزير التنمية الإدارية الأسبق في كلمته على أن القليل من الفساد يعني المزيد من الاستثمارات والمزيد من فرص العمل والمزيد من الأسر السعيدة، وهي المعادلة التي تحقق الرفاهية والعدالة في المجتمع المصري، وأكد على أن القليل من الفساد هو الطريق المباشر وغير المباشر لتحقيق العدالة والأمن والتنمية المستدامة، وأن الشفافية وإعلان الحكومة عن عقودها بصورة واضحة تعد ركيزة أساسية لمقاومة الفساد في المجتمع المصري، وأن الإهمال واللامبالاة من الموظف الحكومي تعد عقبة أساسية أمام تحقيق العدالة وتحقيق التنمية المستدامة، وأن الأحكام الرادعة لأشكال الفساد المختلفة وسيلة فاعلة وعملية لتحقيق رؤية الحكومة والدولة في مسار التنمية المستدامة".

في السياق ذاته أشار الدكتور درويش إلى أن مبادرة الحكومة المفتوحة أو الشفافية أمر هام لمواجهة الجريمة المنظمة وتحقيق التنمية، وشفافية الحكومة هي رسالة ضمان وأمن للمستثمر، وأنه وفي الوقت ذاته تعتبر عملية الالتفاف حول النص القانوني ولي عنق التشريع جريمة منظمة قبل وبعد إصدار القانون ولا بد من مقترحات لمواجهة هذه الأزمة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة في المجتمع المصري.

دور تطوير العشوائيات في الحد من الجريمة المنظمة وتحقيق التنمية المستدامة

من جهتها أشارت الأستاذة الدكتورة ليلى اسكندر وزير الدولة والتطوير الحضري الأسبق إلى أن وزارتها السابقة دشنت برنامجًا شاملًا لمواجهة الجريمة المنظمة وبالخصوص مواجهة استخدام الأطفال في تجارة المخدرات، والذي قام على أساس تعاون ما بين المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم واتحاد البنوك بدعم من الدولة في سبيل محاربة الجريمة وتحقيق تنمية مستدامة.

"كما وجه المستشار الدكتور خالد القاضي تقديره للدكتور حسن عبد الحميد عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية على صياغة عنوان هذا المؤتمر، وطرح الرؤية الشاملة وضم مواجهة الجريمة المنظمة مع التنمية المستدامة وأكد أن الجهل بالقانون وانتشار الجريمة المنظمة لا يمكن مواجهته إلا بسيادة دولة القانون وترسيخ القاعدة القانونية على المستوى التشريعي والتنفيذي والقضائي، كما أشار إلى أن تقدم الأمم وقيام الحضارات يدور قوةً وضعفًا وإيجابًا وسلبًا مع رسوخ القاعدة القانونية وقوة مكانتها داخل المجتمع، ووجه دعوة إلى ضرورة نشر فكرة الوعي القانوني؛ فهي السبيل إلى مواجهة الجريمة المنظمة، ودعا كذلك إلى تضمين رؤية مصر 2030 هدفًا يرنوا إلى ترسيخ الثقافة القانونية في المجتمع المصري، ودعا إلى متابعة توصيات المؤتمر، والحصول على آليات تنفيذية واضحة وقوية للتأكد من فعالية وأثر هذا الاجتماع الثري على أرض الواقع، وترجمة التنظير القانوني إلى واقع عملي.

الجريمة المنظمة: الواقع والتحديات

أكدت السفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر إلى أن الهجرة غير الشرعية أزمة ترهق الدول المستوردة والمصدرة للهجرة غير الشرعية، والدولة المصرية تعاني من كلا الأمرين، كما أكدت على أن الهجرة غير الشرعية تقوم دوافعها على هروب المواطن من الأزمات الاقتصادية، وأمله في تحسين مستواه الاجتماعي وسعيه إلى الحصول على حياة إنسانية أفضل. كما أشارت إلى أن القانون المصري 82 لسنة 2016 هو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط لمكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية، والذي يهدف إلى دعم المشاركات ما بين الجهات الحكومية المختلفة والجمعيات الأهلية والوكالات والمنظمات الدولية. وختمت السفيرة جبر كلمتها بالتأكيد على أن التجربة المصرية الناجحة في مجال مواجهة الجريمة المنظمة وجريمة الهجرة غير الشرعية يمكن تصديرها إلى الدول الإفريقية الشقيقة.

من جهته تحدث المستشار الدكتور أشرف هلال الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة ومحافظ المنوفية الأسبق عن واقع الإتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وذكر واقع الإطار القانوني الدولي والإقليمي والوطني، وعن جواب علاقة التنمية المستدامة بالجريمة المنظمة، ذكر المستشار أشرف هلال أن علاقة مكافحة الجريمة المنظمة بالتنمية المستدامة تكمن في أنها من الناحية القانونية تعتمد على عنصرين هامين؛ الأول هو التحول العالمي، والثاني هو التقرير الصادر عن الأمم المتحدة بخصوص التنمية المستدامة. وبالتوازي فقد تنوعت المواجهة القانونية في التجربة المصرية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى الدستوري والقانوني واللوائح والقرارات؛ مما يعني إرادة تشريعية شامة لمواجهة أزمة الجريمة المنظمة. وأوصى المستشار هلال بنهاية كلمته إلى ضرورة التنسيق بين الجهات القضائية والعلمية والمراكز والإدارت المتخصصة لتحقيق مواجهة إقليمية ودولية شاملة للجريمة المنظمة سعيا لتحقيق التنمية المستدامة."

تطور مفهوم الجريمة المنظمة في ضوء التقدم التقني

بدأ الدكتور محمد الجندي الخبير بالأمم المتحدة، وكلية القانون في الجامعة البريطانية في مصر، كلمته بالتأكيد على أن السرعة والتطور التكنولوجي والفضاء السيبراني وعولمة الإنترنت جعلت من الجريمة المنظمة أكثر تعقيدا وأصعب في عملية المواجهة، وأشار إلى أن حجم الخسائر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية حوالي 114 بليون دولارا وفقًا للتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة. مُشيرا إلى أن الخسائر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية المنظمة قائم على عدم قدرة الأنظمة والدول على المواجهة والتطور التكنولوجي المتقدم والمواكب للإمكانيات الواسعة للتطور التكنولوجي.

وفيما يتعلق بمنصات التواصل الاجتماعي كوسيلة وتربة لنمو الجريمة المنظمة، أكد الدكتور محمد الجندي على أن وسائل التواصل الاجتماعي وقوة تطورها جعلت منها منصات ومراكز للإتجار بالبشر وتجارة السلاح وغيرها من الجرائم المنظمة، وأن تطور المنصات الإلكترونية جعل منها أرضا خصبة لشراكات وتعاونات غير قانونية ما بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة الخاصة بالإتجار بالبشر؛ ومنها عملية بيع البطاقات البنكية وجوازات السفر الدولية وغيرها من الجرائم.

ولفت الدكتور الجندي الانتباه إلى أن دحر الجماعات الإرهابية على أرض الواقع، أجبرهم على الهروب إلى العالم الافتراضي وتوسيع أنشطتهم بقوة خصوصًا مع قلة إمكانيات مواجهتهم على المستوى التكنولوجي من قبل الدول والأنظمة القانونية.

وختم الدكتور محمد الجندي كلمته بالإشارة إلى أن كلية القانون بالجامعة البريطانية قد أدركت أهمية التطور التكنولوجي في سبيل مكافحة الجريمة المنظمة، من أجل تنمية مستدامة أفضل وأكثر واقعية، فقامت بتطوير مناهجها العلمية لتكون أكثر واقعية وعملية وتطبيقية مع الواقع الإقليمي والعالمي، وقامت الكلية بتأسيس مراكز بحثية متخصصة وبرامج لدراسة الماجستير في مجالات الفضاء السيبراني والأبعاد القانونية للتطور التكنولوجي.

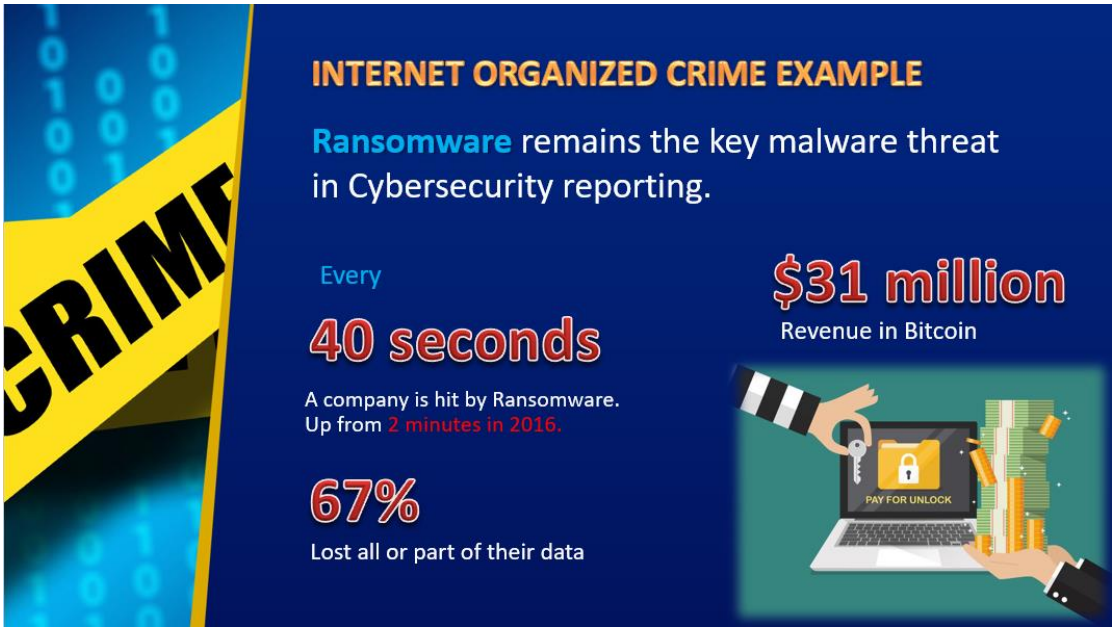

المواجهة الأمنية للجريمة المنظمة

تحدث اللواء الدكتور هشام زعلوك رئيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية عن سبل المواجهة الأمنية للجريمة المنظمة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على صعيد دعم الاستثمار، حيث أنشأت الهيئة كيانا متخصصًا للمستثمرين يكون معنيا بحل مشاكلهم وتذليل الصعاب التي تواجهه، كما تبنت أكاديمية التدريب داخل هيئة الرقابة الإدارية عنصرين أساسيين في مناهج التدريب وهما مكافحة الفساد ومنع الفساد للتركيز على تحقيق التنمية المستدامة من خلال مكافحة ومنع الفساد ، وقام السيد اللواء هشام زعلوك بعرض فيلم يشرح فيه الأكاديمية الوطنية والأدوار والمهام التي تقام بها.

من جهته تحدث السيد العقيد أحمد عادل باشا المسئول بإدارة قطاع الجريمة المنظمة بهيئة الرقابة الإدارية عن أن هناك تعقيدات بالغة في سبيل مواجهة الجريمة المنظمة وعلى وجه الخصوص عملية إثبات أركان الجريمة، وأن أزمة الجريمة المنظمة تكمن في أنَّها جريمة تستهدف المجتمع بأكمله، وخطورتها تقع على كافة القطاعات وتضر بجميع المناحي. وأكد العقيد أحمد عادل باشا أن هيئة الرقابة الإدارية قد سعت إلى تضمين النصوص التشريعية مجموعة من العقوبات الرادعة للعمل على مواجهة حقيقية وشاملة للجريمة المنظمة.

وقام العقيد أحمد عادل بعرض فيلم تسجيلي عن نماذج من الجرائم المنظمة التي تقع في المجتمع المصري؛ ومنها جرائم الإتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي للقاصرات، واستعرض الفيلم بعض الأدلة التي ضبطتها الهيئة والتي شملت بعض الأختام الحكومية المزورة والأجهزة الإلكترونية وطوابع بريدية دولية وشهادات جامعية منسوبة لدول أجنبية مستخدمة في جرائم الإتجار بالبشر، واختتم الفيلم التسجيلي بالحديث عن دور هيئة الرقابة الإدارية في الكشف عن هذه الجرائم المنظمة، ونجاحهم في القبض على شبكات إرهابية منظمة ومصادرة مراكز ومقرات في أماكن مختلفة في مصر على مدار السنوات الماضية .

المواجهة القضائية

كما شارك في عرض رؤية كيفية المواجهة القضائية للجريمة المنظمة والتي بدورها ستساعد في تحقيق التنمية المستدامة المستشار كامل سمير مدير التعاون الدولي بمكتب النائب العام، حيث أكد أن النيابة العامة تسعى جاهدة على المستويين الوطني والدولي للتأكد من وقوع عقوبة رادعة على المنخرطين في الجريمة المنظمة، من أجل تحقيق تنمية شاملة تؤمن النيابة العامة بآثارها على المجتمع المصري.

من جهته وجه الدكتور خالد سري صيام رئيس البورصة المصرية الأسبق وأستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة عين شمس؛ شكره وتقديره لكلية القانون بالجامعة البريطانية لقيامها بهذه الفعالية وتعاونها المثمر مع مكتب الأمم المتحدة، وثمَن جهودها وإيمانها الصادق في خلق مجتمع قانوني مصري له دور فاعل في مجال التنمية المستدامة، كما أكد أن جريمة الهجرة غير الشرعية لها تأثير بالغ وسلبي على المجتمع المصري وعلى الشرق الأوسط، ولا تزال التفاعلات القانونية معها بطيئة لا تتناسب مع حجم الخطورة.

وأشار الدكتور خالد سري إلى أن مشكلة جريمة الهجرة غير الشرعية كجريمة منظمه أنها معقدة ومركبة لاشتمالها على البعدين القانونيين المحلي والدولي، وتداخلها مع جرائم أخرى أصلية وتابعة لها، وارتباطها بالاختصاص المحلي والدولي، وتداخلها مع فكرة سيادة الدول، وهو ما يستدعي تعاونا تشريعيا وقضائيا ليس فقط على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي والعالمي. وأكد أنه لا بد من تعزيز دور الجهات القضائية في مواجهة الجرائم المنظمة عن طريق توفير مادة علمية أكاديمية للقضاة والمعنيين بالأمر، ونقل تجربة الخبراء والمهنيين المتخصصين في هذا النوع من الجرائم.

وفي ختام كلمته وجه دعوة إلى كليات القانون بضرورة تطوير المناهج الأكاديمية القانونية وترسيخ ثقافة مواجهة الجريمة المنظمة عند الطلاب خلال مراحلهم الجامعية حتى يكونوا على مستوى علمي قادر على التعامل مع مثل هذه الجرائم المعقدة.

المواجهة التشريعية

وفيما يخص كيفية المواجهة التشريعية للجريمة المنظمة، شارك الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور؛ أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة بورقة هامة عن كيفية تفعيل المواجهة التشريعية حيث أكد أن الجريمة المنظمة هي جريمة ذات طابع دولي في نشأتها، وفي المقابل التنمية المستدامة ذات طابع دولي؛ وعليه فالجريمة المنظمة ذات الطابع الدولي كان لها عواقب وخيمة على التنمية المستدامة على المستويين المحلي والدولي.

وأشار الدكتور أحمد فتحي سرور إلى أن المواجهة القانونية للجريمة المستدامة قد بدأت في بادئ الأمر على المستوى التشريعي الدولي وذلك لطبيعتها الدولية والمتشابكة، وكونها جريمة عابرة للحدود والقارات، ثم انتقلت فكرة المواجهة إلى المستوى التشريعي المحلي لأثرها على واقعنا الإقليمي والمحلي. كما أكد الدكتور سرور في كلمته على أن الجريمة المنظمة لا تقوم إلا على أساس من القوة؛ فوراء كل جريمة منظمة شخصية كبيرة طبيعية أو اعتبارية تقوم على حمايتها وتمويلها والتخطيط لها.

وأكد كذلك على أنه ومن خلال معاصرته لكل القوانين التي قامت على مواجهة ومحاربة الجريمة المنظمة داخل البيت التشريعي المصري، فإن مصر قد اهتمت بمكافحة الجريمة المنظمة، وذلك لإيمانها بأهمية التنمية المستدامة، واقتناعها بأن الجريمة المنظمة تقف عقبة أمام كل محاولة لتحقيق تنمية مستدامة على كافة النواحي والأصعدة، مع وجوب العلم بأن القسم العام الذي يحكم الجريمة الإرهابية المنظمة يجب أن يكون مضبطًا في إطار حماية الحقوق والحريات،

وأن تكون المواجهة الرادعة لهذه الجرائم مقترنة بحماية حريات الأفراد، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن ضمانة مستقبل زاهر للاقتصاد المصري لن تتحقق إلا في إطار تحقيق مواجهة شاملة للجريمة المنظمة.

وتحدث الدكتور سرور عن الخطأ الشائع في المعالجة التشريعية للجريمة المنظمة التي تعتمد على تشديد العقوبات، وفرض النصوص العقابية القاسية والظن أنها الحل الأمثل لمواجهة الجريمة المنظمة وغيرها. بل إنَّ المواجهة الحقيقية للجريمة المنظمة وغيرها يأتي من خلال سد الثغرات التشريعية، وملاحقتها وتحديثها لكي تكون قادرة على تحقيق هدفها والاطمئنان على قيام النص القانوني بدوره في المجتمع أهم من فرض عقوبات قاسية.

المواجهة الاقتصادية للجريمة المنظمة

وعن طُرق المواجهة الاقتصادية للجريمة المنظمة ، تحدث الأستاذ عمرو راشد مدير التعاون الدولي بوحدة غسل الأموال التابعة للبنك المركزي المصري من واقع خبرته وممارسته العملية، فأشار إلى تعدد أنماط الجرائم المنظمة وعددها، وأكد على أن جريمة غسل الأموال هي جريمة تابعة لجرائم أصلية أخرى مثل الإتجار بالبشر والإتجار بالأعضاء البشرية وجريمة الإرهاب، وأن هناك أنماطا جديدة غير النمط التقليدي والكلاسيكي في مجال غسل الأموال، وهي المرتبطة بالتطور التكنولوجي السريع والتقدم التقني المعقد مثل استخدام عملات افتراضية في مجال الجريمة المنظمة".

وشدد على ضرورة وجود تعاون شامل بين الجهة التشريعية والجهة القضائية والجهة الرقابية لمواجهة جريمة غسل الأموال، وأشار كذلك إلى أن وحدة مكافحة غسل الأموال المصرية تتعاون مع جهات دولية ووحدات مكافحة غسل الأموال في كافة دول العالم لتحقيق الهدف المرجو من مواجهة الجريمة المنظمة.

وأكد الأستاذ عمرو راشد أن وحدة التعاون الدولي قد قامت بتوقع العديد من مذكرات التفاهم مع الوحدات النظيرة وبعض الجهات المعنية الدولة ووصلت إلى سبع وعشرين (27) مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات المرتبطة بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب، وأن الوحدة تتبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة بهدف التعرف على الاصول المنهوبة بالخارج وتعقبها وحجزها، وأنه يتم إمداد جهات إنفاذ القانون والنيابة العامة بهذه المعلومات للمساعدة في التحقيقات.

كما شارك الدكتور مصطفى عبد القادر رئيس مصلحة الضرائب المصرية الأسبق ومستشار الضرائب الدولية بالأمم المتحدة عن أنواع الجرائم المالية المتصلة بالضرائب، وعن الحاجة إلى إعادة تفسير وصياغة مفهوم الجرائم المالية والتي لم تعد مقتصرة فقط على التهرب الضريبي بأشكاله التقليدية، وأكد أن هذه الأنواع من الجرائم المالية تعد معوقا أساسيا للتنمية المستدامة، وأن العالم الآن قد بدأ في حديث جاد وفعلي ولاسيما في الأمم المتحدة لمواجهة هذه الجرائم المالية ومحاولة إعداد صياغات تشريعية تواجه هذه التلاعبات والحيل.

التوصيات

خلص المؤتمر إلى عدد من التوصيات:

1- توصية كلية القانون بالجامعة البريطانية من خلال عميدها الأستاذ الدكتور حسن عبد الحميد بإعداد ورش علمية تدريبية متخصصة ومستقلة (المواجهة القضائية -المواجهة التشريعية- المواجهة التقنية- المواجهة الاقتصادية) وذلك بالشراكة مع معهد الدراسات القضائية بوزارة العدل تحت إشراف مساعد وزير العدل المستشار مدحت بسيوني، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وتستهدف الورش التناول العلمي والتدريبي بين أعضاء الهيئات القضائية من وكلاء نيابة وقضاة وأعضاء هيئة التدريس وأفراد الأجهزة الأمنية والمؤسسات الرقابية.

2- العمل على زيادة أطر التعاون الدولي لتجميع وتحليل المعلومات عن أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة داخل الأقاليم الوطنية والعابرة للحدود ولا سيما في إطار نظم تبادل المعلومات والمساعدات التقنية وبناء القدرات.

3- التنسيق الجاد والمشترك بين جميع الجهات المختصة بإنفاذ القانون وتبادل المعلومات والخبرات بطريقة عملية وسريعة.

4- إعداد فرق متخصصة من مأموري الضبط القضائي مجهزة بوسائل التحقيق الحديثة ولديها القدرة على تحليل نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإجراء التحقيقات المالية المعقدة لكشف الشبكات المالية المرتبطة بالجماعات الإجرامية المنظمة وتتبع استثماراتها والتحفظ عليها أو تجميدها.

5- إنشاء نيابة متخصصة للجريمة المنظمة وجرائم الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تابعة لمكتب النائب العام لتحقيق هذه الجرائم محلياً ودولياً وحماية الضحايا والشهود.

6- التدريب على تقنيات التحقيق الحديثة والمراقبات الإلكترونية والتسليم المراقب وكيفية حفظ الأدلة وحمايتها ولا سيما الأدلة الإلكترونية التي يمكن حذفها أو إتلافها بسهولة.

7- تعزيز معارف ومهارات جهات إنفاذ القانون بشأن اكتشاف الجرائم وتتبع مرتكبيها وضبط متحصلاتها من خلال: تحديد حاسم للخطوط الفاصلة بين تهريب المهاجرين وما يرتبط به من جرائم وخاصة الإتجار بالبشر، وتدريب متخصص وأدلة إرشادية مهنية تشرح خصوصية الأحكام الموضوعية والإجرائية لهذا النمط من الجرائم، وتحديد مبكر لخطوط التهريب وأماكن التجمع وطبيعة الجرائم المرتبطة، وتعريف بتطور أنماط الجريمة وكيفية التعامل مع مصادر الدليل الرقمي، وتوعية بكيفية الاستفادة من طرق وآليات التعاون الدولي.

8- تشجيع الإبلاغ عن جرائم تهريب المهاجرين ومرتكبيها من خلال: تعزيز تطبيق آليات حماية الشهود والضحايا، ورفع الوعي بخطورة الجريمة وارتباطها بالفساد، وتأثيرها السلبي على الضحايا، والرصد المبكر لأفعال التحريض والتجميع والإيواء قبل الشروع في النقل عبر الحدود، وتتبع المتحصلات الإجرامية وتجميدها واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات.

CLETs
Centre for Law & Emerging Technologies

LEGAL TECH UPDATE

El Sherouk City , Suez Desert Road , Cairo 11837 - P.O. Box 43

19283 , +202 26890000 /Ext. 3257

http://www.bue.edu.eg/index.php/law-home

www.facebook.com/BUE.Faculty.of.Law

twitter.com/buefacultyoflaw